المالية: سلفة المئة راتب غير مشمولة بإسقاط الفوائد

تقنيات حديثة لتسهيل نظام المدفوعات والصكوك

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

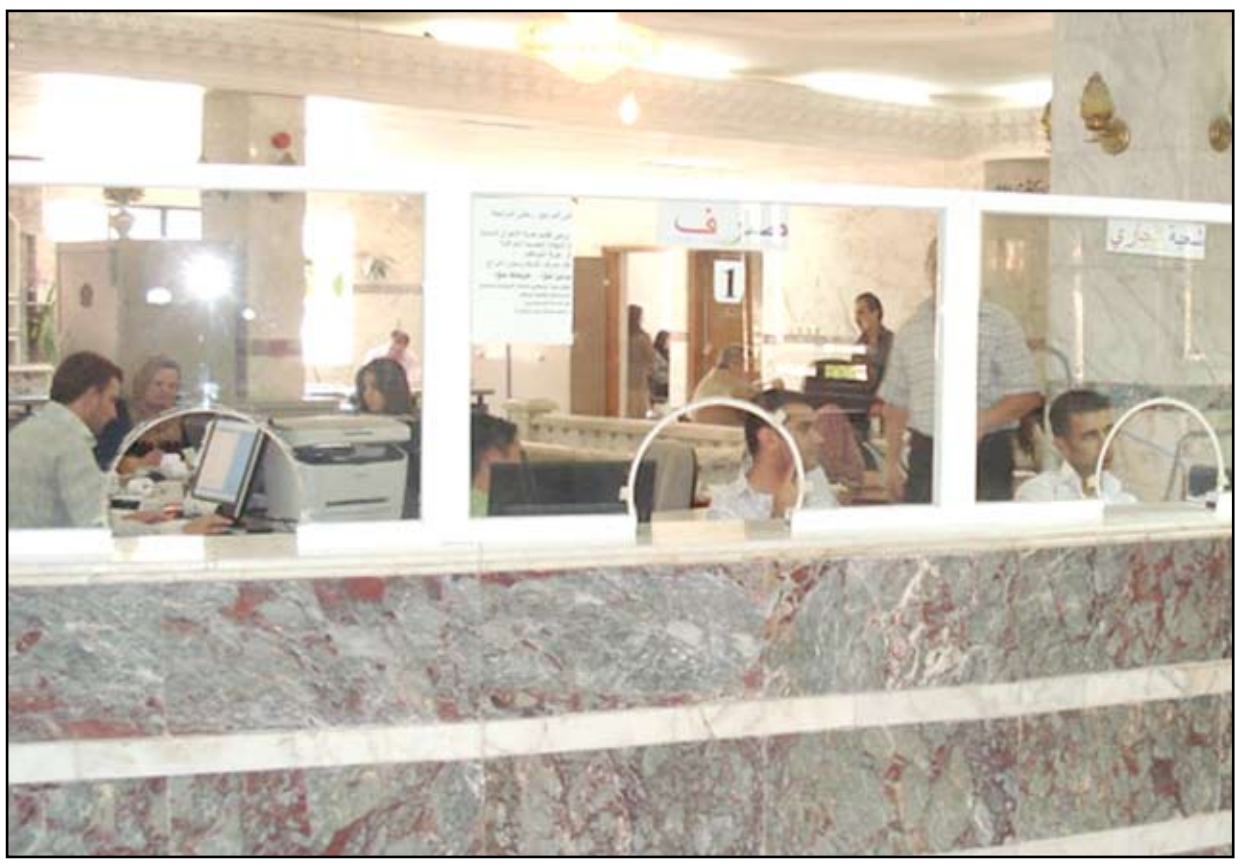

أعلنت وزارة المالية أن سلفة المئة راتب الخاصة بموظفي الدولة غير مشمولة بإسقاط الفائدة عنها، فيما استبعدت استبدال العملة العراقية خلال العامين المقبلين.

وقال وزير المالية رافع العيساوي لـ"السومرية نيوز: إن "سلفة المئة راتب الخاصة بموظفي الدولة لن تكون مشمولة بإسقاط الفائدة عنها والبالغة ٨٪ عازيا السبب إلى ارتباط مصرفي الرافدين والرشيد اللذين يمنحان السلفة بإيداعات الجمهور.

وأضاف العيساوي أن "المصرفين يدفعان فوائد ٦٪ للمواطنين المودعين لديهما وبالتالي فإنهما غير قادرين على إقراض الموظفين من دون فائدة"، مشيرا إلى أن "القروض المشمولة بإسقاط الفائدة عنها شملت قروض المصرف الزراعي والعقاري وصندوق الإسكان وبأثر رجعي".

وتابع العيساوي أن "الموازنة المالية للعام المقبل ٢٠١٢، وضعت مادة فيها بإعفاء جميع المقترضين من المصرف الزراعي والعقاري وصندوق الإسكان من الفائدة بهدف تشجيع بناء الوحدات السكنية وللقضاء على أزمة السكن في العراق".

وأقر مجلس الوزراء في الثامن من كانون الأول الحالي، موازنة العام المقبل ٢٠١٢، البالغة ١١٧ ترليون دينار وبعجز بلغ ١٤ ترليون دينار، فيما بلغت الموازنة التشغيلية ٨٠ ترليون دينار و٣٧ ترليون دينار كموازنة استثمارية.

وكانت وزارة المالية قد قررت منذ عام ٢٠٠٨، عن طريق مصرفي الرافدين والرشيد وبالتنسيق مع وزارات ودوائر الدولة منح سلف وقروض للموظفين مختلفة على ألا تقل خدمة الموظف عن خمس سنوات وفقاً للشروط والضوابط المحددة لذلك، على ان لا يتجاوز القرض ٥٠ مليون دينار وبفائدة ٨ ٪على ان تسدد خلال عشر سنوات.

وفي سياق آخر استبعد وزير المالية "استبدال العملة العراقية الحالية بأخرى جديدة خلال العامين المقبلين بسبب عدم إقرار اللجنة الاقتصادية المسودة الخاصة بالعملة الجديدة التي قدمها البنك المركزي العراقي لحذف الأصفار و إصدار نماذج لعملة جديدة".

وكان نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح قد توقع في حديث لـ "السومرية نيوز"، في أيلول من العام الحالي، أن يتم تبديل العملة في السنة المالية الجديدة لعام ٢٠١٣.

ويذكر أن محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي أكد خلال اجتماع الهيئات المستقلة مع رئيس الوزراء نوري المالكي، في الـ١٩ من حزيران الماضي، استعداده لتهيئة المستلزمات كافة لاستبدال العملة العراقية.

في غضون ذلك أعلن البنك المركزي العراقي عن البدء بمشروع المفتاح الوطني الذي يهتم بإدخال التقنيات الحديثة في النظام المصرفي من خلال تسهيل عمل المدفوعات والصكوك في العراق.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن البنك المركزي يعمل جاهداً لإدخال التقنيات الحديثة في النظام المصرفي العراقي من خلال استخدام أجهزة الكترونية تسهل عمل المدفوعات والصكوك بين المصارف العراقية ضمن مشروع يسمى المفتاح الوطني.

وبين صالح: أن هذا المشروع عبارة عن جهاز الكتروني مخترع يدعى بـ(القسيم الوطني) يعمل على تسهيل سحب الاموال بشكل سريع ومختصر للأشخاص الذين لديهم ائتمانات في البنوك العراقية من أي مصرف يرغبون به ضمن هذا الجهاز بدلاً من ان يذهب الى المصرف الذي أودع فيه ائتمانه، لغرض تسهيل نظام المدفوعات وتبادل الصكوك بين المصارف في العراق، إضافة الى إدخال تقنية الموبايل في معرفة الحساب البنكي وتحويل الرصيد عن طريق جهاز الموبايل بالتعاون مع شركات الاتصالات في العراق.

واوضح : ان جهاز القسيم الوطني يدار من قبل شركة متخصصة في هذا العمل مقابل اجور معينة ويتم مراقبتها من قبل البنك المركزي العراقي لمعرفة أدائها ومدى إمكانياتها وكفاءتها في عملية تقديم الخدمات المالية للمواطن.

و اشار الى: ان هناك مجموعة شركات عالمية ومحلية ابدت رغبتها لإدارة هذا الجهاز وسيتم الإعلان قريباً عن مناقصة دولية لدخول اكبر عدد من الشركات لاختيار الشركة الكفوءة التي ستدير هذا الجهاز، وتابع: بعد أن يتم تحديد الشركة سيتم تشكيل مجلس وطني اعلى يتكون من: ممثلين من البنك المركزي ومن وزارة المالية وكذلك من المصارف وشركات الاتصالات لمراقبة وتنظيم عمل هذا الجهاز خشية من حصول خلافات في عملية السحب والأداء.

وذكر نائب محافظ البنك المركزي ان السياسة النقدية في العراق مستمرة في عملية إدخال التقنيات المصرفية الحديثة وتعمل بشكل خفي وبمساعدة المنظمات العالمية والمؤسسات الدولية لنجاح الخطط الموضوعة للتطوير القطاع البنكي في العراق، كالمنظمة الأميركية للتنمية والبنك الدولي وكل المنظمات الدولية الاخرى الموجودة في البلدان الصديقة للعراق.

وفي المدة من (١٨ الى ١٩) من شهر تشرين الثاني لهذا العام، نظم قسم خطة التطوير المالي احد أقسام البنك المركزي مؤتمراً نقاشياً في اسطنبول لدراسة مشروع المفتاح الوطني لتسهيل اجراء التعاملات في بطاقات الائتمان واجهزة الصراف الآلي لتطوير النظام المصرفي الالكتروني في العراق .

تنويه: ورد سهواً في عدد أمس السبت اسم الكاتب الدكتور مهدي صالح دواي على أصل المقال الموسوم (الصناعة والتصنيع)، في وقت هو للكاتب الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص، لذا نعتذر للكاتبين ونعيد نشر المقال بالكامل.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

الصناعة والتصنيع

خطيرة جدا" تصريحات وكيل وزارة الصناعة يوم ٢٠١١\١١\٣٠ لصحيفة الصباح في أن هناك جهات محلية ودولا مجاورة تعيق النهوض بقطاع الصناعة و(بالمانشيت) العريض ، ومن المؤكد أن هذا المسؤول لا يتكلم عن فراغ ولا ينطق عن هوى . اذا كان نفوذ الجهات المحلية التي تحركها مصالحها المرتبطة بالجار العزيز إلى هذا الحد في الصناعة ، فما المانع من ان تكون كذلك في الزراعة والثروة الحيوانية وهكذا في السياحة والخدمات عموما" ، اذ ليس معقولا" أن تكون الصناعة مشلولة والزراعة مزدهرة والقطاع الثالث كذلك اما الذي يرفد هذه الجهات المحلية موضوعيا" فهو ركائز ثلاثة هي أولا" روتين وزارة الصناعة العريق (وان الكثير من طلبات الاستثمار تتأخر في أدراج وزارة الصناعة بسبب الاجتهادات والخشية من الوقوع في المحظور . وأن هذه الجهات تعرقل عملية دخول رؤوس الأموال والمستثمرين إلى قطاع الصناعة من خلال تزييف الحقائق) هذا ما ورد في التصريحات .

كما أن السياسات الحالية في الصناعة باسم عملية التمويل الذاتي لا فائدة منها لأن الرواتب والمخصصات أكبر من أي إنتاج .هذا أيضا" ما يقوله السيد وكيل الصناعة .

وأما العامل الأساسي الثالث فهو العمالة ومشكلتها عندما يعمل (٢٠٠ ألف) منتسب في الصناعة الآن وهي بحاجة إلى ثمانين ألف منتسب حيث عاد (٥٣ ألف سياسي مفصول) مهما عملت هذه الشركات فإن الجدوى الاقتصادية ستكون تحت الصفر. فالركيزة الأولى والثانية فيما يتعلق بالقوانين فهذه مسألة مرهونة كما يظهر بالتوافقات والشراكة ، أما سياسات الوزارة بعملية التمويل الذاتي فهي أيضا" مرتبطة بالميزانية العمومية وما تخصصه للصناعة . وهذه أيضا" توافقية .

أما المفصولين والترهل الحالي الذي هو حجر الزاوية فإنه عملية سياسية بامتياز اذ أنهم ناخبون تحت الطلب للدورات القادمة . ولذلك لم تعالج السلطة بجميع أطرافها قانونا للتقاعد المبكر حيث أن قسما" كبيرا" من المعادين للخدمة هم متقاعدون بالأساس وما شاب غيرهم من شبهات مع دخول المزورين أفواجا" .

فالمتوافقون غير مستعدين لترشيق أجهزتهم وبدون ذلك لا يمكن أن تكون هناك صناعة أو غيرها ولا حتى دور للقطاع الخاص أو الاستثمار اذا لم تكسر الحلقة المفرغة المتعلقة بتمويل البترودولار الى إنتاج وليس مجرد عملية استهلاكية تخدم الجهات الخارجية والجيران المسلمين عربا" وغير عرب ولتخدم أزلامهم من عراقيي الجنسية ومزدوجي الجنسية.

في الختام إن الصناعة هذه مشكلتها وتجسدت عملية التعويق كما رأينا في تفجير معمل نسيج الحلة.اما الزراعة فجميع مشاريعها المشتركة معها تكاد تكون متوقفة أو شبه متوقفة (زيوت نباتية، معامل معجون الطماطة ، صناعة الألبان، وصناعة النسيج عموما" .....الخ) فكيف تزدهر زراعة هذه المنتجات؟

ثامر الغضبان: المركز والإقليم وراء عدم إقرار قانون النفط والغاز

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

عزا رئيس هيئة المستشارين الاقتصاديين في مجلس الوزراء ثامر الغضبان عدم تطبيق قانون النفط والغاز إلى انعدام الثقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان.

وقال الغضبان في ندوة نقاشية نظمها المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي تحت شعار"تحديات تطور الصناعة النفطية الاستخراجية" بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : أن السبب الرئيسي لعدم تطبيق قانون النفط والغاز يعود الى انعدام الثقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية نتيجة الظلم الموروث من قبل الحكومات السابقة، وهو ما سماه "رفض الماضي هو مفتاح المستقبل"، داعياً الى: ضرورة أن تشجع حكومة إقليم كردستان هذه المسودة كونها لا تضر الإقليم.

وأضاف الغضبان: إن أبرز الاختلافات الواقعة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم هو "اختلاف الرؤى انعكاساً لاختلاف المصالح"، مبيناً: أن حكومة الإقليم تريد أن تملك الصلاحيات كافة ، اما الحكومة الاتحادية فترى أنها الأحق بأن تكون المالكة

وأشار رئيس هيئة المستشارين الاقتصاديين في مجلس الوزراء الى: أن إعداد مسودة قانون النفط والغاز الحالية كان جيداً، وأعدها أشخاص متخصصون في الاقتصاد لاسيما النفط، حيث تضمن القانون أن تكون السياسات والخطط البترولية ونماذج العقود والتعليمات لتأهيل الشركات كافة بيد الحكومة الاتحادية، وإدارة الحقول النفطية كافة بيد الشركة الوطنية، موجها في الوقت نفسه مجموعة انتقادات إلى أشخاص هم بالأصل رافضون للقانون ورافضون للسياسة الاتحادية .

تحفّظات كردستانيّة على مسودّة الموازنة الاتحاديّة لعام ٢٠١٢

□ بغداد / المدى الاقتصادي

.أبدت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية تحفظها على قراءة الموازنة لعام ٢٠١٢ بصيغتها الحالية بسبب عدم إشراكها في إعداد الموازنة بحسب الدستور ، مؤكدةً أن صيغة الموازنة تعد خرقا للدستور.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية محما خليل لـ (للوكالة الإخبارية للأنباء) أمس السبت: لا يجوز قراءة الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ التي قرأت في جلسة مجلس النواب الخميس الماضي كونها تعد خرقاً للدستور وبموجب القانون ٩٥ الذي يؤكد على حضور وزير المالية ، وبعدم حضور وزير المالية فهذا خرق للدستور، مبيناً: إن الموازنة لم تأت بالحسابات الختامية للأعوام السابقة والعام ٢٠١١ ، مضيفا أن اللجنة تستغرب من مجلس النواب لاسيما هيئة الرئاسة في مجلس النواب لعدم إشراك لجنة الاقتصاد والاستثمار في إعداد الموازنة كون أكثر من ٤٠ ٪ من الموازنة الاتحادية تختص في الجانب الاقتصادي.

وأضاف خليل: أن المادة ٩٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب وفي فقرته الاولى تؤكد أن لجنة الاقتصاد والاستثمار تتابع شؤون التخطيط وإصلاح اقتصاد البلاد ، موضحاً أن هيئة الرئاسة في مجلس النواب وجهت اللجنة القانونية والمالية ولم توجه اللجنة المالية بإعداد الموازنة.

وأشار خليل الى: أن في الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ مغالطات اقتصادية وقانونية ودستورية، مؤكداً أن الحكومة في كل موازنة تجعل مجلس النواب في زاوية ضيقة من الزمن لإقرارها لتؤكد للشعب العراقي أن الحكومة أقرت الموازنة والبرلمان تأخر فيها الأمر الذي تتحفظ عليه أيضا لجان مجلس النواب كون الموازنة يجب أن تدقق في كل تفاصيلها .

وكان مجلس النواب قد أنهى القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢ في جلسته التاسعة من الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية كما أن رئيس مجلس النواب (أسامة النجيفي) أكد على أن المجلس سيستضيف وزير المالية أمس السبت لإمكانية معالجة الثغرات الموجودة في الموازنة".

وكان البرلمان قد صوت، في ٢٠ شباط ٢٠١١، على مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١١ بعد نحو أكثر من شهرين من المناقشات بأغلب أصوات الحاضرين (٢٤٠ نائباً) في الجلسة السادسة والثلاثين، على الموازنة الاتحادية العامة للعام ٢٠١١ بمبلغ ٨٢,٦ مليار دولار بعد أن قدمت اللجنة المالية تقريرها الخاص بقانون الموازنة .

وزير الكهرباء يتعهّد بتحسين الطاقة بنسبة ٥٠% خلال الصيف المقبل

□ بغداد/ وكالات

أكدت كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري، أن وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان تعهد بتحسين الطاقة الكهربائية خلال الصيف المقبل بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالصيف الماضي.

وقال رئيس الكتلة بهاء الاعرجي في بيان له بحسب "السومرية نيوز"، إن "وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان شرح لنا أهم انجازات الوزارة خلال الفترة الماضية وبعض المشاريع التي بصدد إنشائها واهم تطلعاته المستقبلية"، مبينا أن "عفتان أكد أن الكهرباء ستتحسن في الصيف القادم بنسبة ٥٠٪ عما كانت عليه في الصيف الماضي".

وكانت وزارة الكهرباء قد اعلنت، في الـ١٥ من كانون الأول الحالي، عن توقيعها عقداً مع إحدى الشركات الإيرانية لمضاعفة طاقة محطة كهرباء الصدر الغازية من ٣٢٠ إلى ٦٤٠ ميغاواطا وبكلفة إجمالية قدرها نحو ٧٠ مليون دولار.

وأعلنت وزارة الكهرباء ، في الـ١١ من كانون الأول الحالي، عن تعاقدها مع إحدى الشركات الفرنسية لإنشاء محطة كهرباء المنصورية الغازية بطاقة ٧٢٨ ميغاواطا، وبكلفة إجمالية تبلغ ٥٣٩ مليون دولار.

ووقعت وزارة الكهرباء في نهاية العام ٢٠٠٨، عقدا مع شركة جنرال اليكتريك الأميركية لتجهيز العراق بـ ٥٦ وحدة توليدية كاملة، وعقد آخر مع شركة سيمنس الألمانية بتجهيز ١٦ وحدة كبيرة بسعة ثلاثة آلاف ميغاواط .

وكانت وزارة الكهرباء وجهت، في ٢٥ كانون الأول ٢٠١٠ الماضي، دعوات مباشرة لعدد من الشركات العالمية المتخصصة في قطاع الكهرباء لتنفيذ ثلاث محطات غازية من بينها محطة كهرباء النجيبية في محافظة البصرة.

وعرضت وزارة الكهرباء، في شهر كانون الأول ٢٠١٠ أيضاً، بناء أربع محطات كهرباء غازية للاستثمار ضمن جولة التراخيص الأولى، لمضاعفة إنتاجها خلال السنوات المقبلة، وشمل العرض محطة كهرباء على شط العرب في البصرة، بواقع عشر وحدات قوة كل منها ١٢٥ ميغاواطا وبطاقة إجمالية تبلغ ١٢٥٠ ميغاواطا، ومحطة كهرباء السماوة بواقع أربع وحدات قوة كل منها ١٢٥ ميغاواطا وبطاقة إجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء الديوانية بواقع أربع وحدات قوتها الإجمالية ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء العمارة بواقع أربع وحدات سعة كل منها ١٢٥ ميغاواطا، لتصل الطاقة الإجمالية لهذه الوحدات كلها إلى ٢٧٥٠ ميغاواطا.

ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

انتقادات نيابيّة بشأن استيراد السلع والبضائع

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

انتقدت النائبة وحدة الجميلي سياسة الحكومة فيما يتعلق باستيراد السلع والبضائع كافة وبالأخص المنزلية.

وقالت لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : بالرغم من تفعيل جهاز السيطرة النوعية، إلا أن الاستيراد العشوائي للأجهزة المنزلية والسلع الأخرى ما يزال مستمراً ولم يطرأ أي تقدم بهذا الشأن.

وأضافت الجميلي: إن المواطن العراقي يعاني من البضائع المستوردة لأنها تفتقد لأبسط المواصفات الصحية المطلوبة، موضحةً: أن سياسة الحكومة بشأن استيراد السلع والبضائع المنزلية غير صحيحة لأنها تركت المجال للقطاع الخاص دون أي رقابة مشددة منها.

وأكدت الجميلي: أن عودة جهاز السيطرة النوعية للعمل لم يغير من الوضع شيئا فالبضائع المستوردة تصل البلد حتى الآن رديئة و بنوعياتها كافة،مشددة على ضرورة أن تسرع الحكومة في حل هذه القضية التي تؤرق المواطن ، حيث لابد من أن تردع بعض التجار الذين لايهتمون بنوعية بضاعتهم بقدر ما يهتمون بزيادة أموالهم على حساب الناس البسطاء.

يذكر أن الأشهر الماضية شهدت اعتماد نظام فحص جديد من قبل شركات عالمية متخصصة، بدأت أعمالها في اغلب المنافذ الحدودية والموانئ للحد من توريد البضائع التي لا تحمل مواصفات نوعية متفق عليها .